

2015

## Sustainable development in education - Algeria as a model

Al-hadbah Manajliah

BadjiMokhtar University, Algeria, Al-hadbahManajliah@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Education Commons](#)

### Recommended Citation

Manajliah, Al-hadbah (2015) "Sustainable development in education - Algeria as a model," *Jerash for Research and Studies Journal* مجلة جرش للبحوث والدراسات: Vol. 16 : Iss. 1 , Article 7.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol16/iss1/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## التنمية المستدامة في التربية والتعليم الجزائري أنموذجاً

د. الهنية مناجلية

جامعة ياجي مختار دكتوراه محاضرة (أ) بقسم علم الاجتماع

### الملخص

يشكل نظام التربية والتعليم في الجزائر كنمية مستدامة توجهها تربوي يسعى لمعالجة نواحي القصور في النظم التعليمية وخاصة في المراحل القاعدية. كما يسعى لإعادة الاعتبار للفعل التربوي الحقيقي الذي يجعل محور ارتكازه تفاعل الإنسان مع المحيط. وهو من جهة أخرى يمثل صيغة البناء التربوي الأكثر ملاءمة واستجابة لمطالب العصر وأهداف التنمية باعتباره يوسع قاعدة التعليم ويربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي ويرسم أبعاد المحتوى التعليمي وفق احتياجات البيئة، ومتطلبات العيش في عالم متغير ويؤمن لجميع المواطنين حقهم في التعلم والاستمرار فيه مدة كافية، تسمح لهم باكتساب القدر الضروري من المعارف والمهارات والاتجاهات والمواقف السلوكية التي تكسبهم أسس المواطنة الواعية، وتهيئهم للانتماء الإيجابي في المجتمع والإسهام في تطوره.

الكلمات المفتاحية: نظام التربية والتعليم - إلزامية التعليم - معوقات التعليم - التربية والتعليم كنمية مستدامة.

### Abstract

In Algeria, educational and teaching system, as a sustainable development, constitutes an educational orientation aims at remedying the shortcomings of educational systems, especially in the basic phases. As well, it aims at giving back importance to the real educational action which makes of the interaction of mankind with its environment its central base.

The educational and teaching system represents, on the other hand the most convenient educational structure, a reaction to modern needs and the development objectives since it extends the education base and ties it to economic, social and technological Reality.

In addition, it designs the dimensions of the educational content according to the needs of the environment and the survival exigencies in a changing world and ensures to all citizens their right to education and remains in it for a sufficient period of time so to be able to acquire the necessary quantity of knowledge, skills and behavioral attitudes that make them achieve conscious citizenship bases. And, as a result, prepares them for positive integration into the society so they can contribute to its development.

Key words: Educational and teaching system/ Compulsory education/ Educational obstacles/ Educational and teaching system as a sustainable development .

## مقدمة:

يعتبر تناول موضوع التربية والتعليم كتنمية مستدامة من الموضوعات الهامة التي بدأ يهتم بها المفكرون الأكاديميون في العالم العربي، بعد أن كان الساسة في هذه البلدان، ومنذ أن استقلت بلادهم هم أول من أولى عناية كبيرة لسياسة التربية والتعليم نظراً لما لها من دور في تزويد الفرد بأساسيات الحياة تربوياً، وكذلك تكوينه علمياً وفي مختلف المجالات ليكون عضواً صالحاً في مجتمعه.

وتلك هي بداية صحيحة للفكر التربوي العربي تاريخياً بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة موضوع هذه الدراسة والذي يستمد موجهاته ونظرياته التربوية من أصول الثقافة العربية الإسلامية وثوابتها الأساسية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد. إلا أن هذا التوجه التعليمي قد تعرض لصدمات عنيفة من طرف الإستعمار الفرنسي الذي تفتن في نشر الأمية في أوساط الجزائريين على الرغم من أن كل من كتب عن التربية والتعليم في الجزائر قبل الإستعمار الفرنسي كان يشير إلى أنه كان مزدهراً كما سيأتي توضيح ذلك في محور هذه الدراسة.

وقد عمل الإستعمار الفرنسي على طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين من خلال تجهيلهم بمنعهم من الدراسة، وحكها على بعض أبناء الموالين له في سياسته الإستعمارية، وبعد نيل الجزائر لإستقلالها عملت على النهوض بقطاع التربية والتعليم الذي وجدته مهلهلاً ومتخلفاً، وأن أغلب الجزائريين أميين حيث مثلت نسبة الأمية 85 % (سنة) 1962 (فأولت لهذا القطاع عناية خاصة كما سيأتي تبيان ذلك، وخاصة من خلال إصدار الأمية رقم (76/35) المؤرخة في (16) (أفريل) 1976 (المتضمنة حق كل جزائري في التعليم والزاميته مع إعتبار التعليم من المهام العليا للدولة).

كما تعتبر الاتفاقية التي تم إبرامها بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية في سنة (2002) أهمية كبرى في إيلاء التنمية المستدامة عناية خاصة في المدرسة. ويعتبر صدور القانون التوجيهي للتربية والتعليم رقم (08.04) المؤرخ في (23) جانفي (2008) ضماناً لترقية القيم ذات العلاقة بالإسلام والعروبة كما يعمل على إصلاح المنظومة التربوية بما فرضته التحولات الوطنية والدولية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة.



**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها تهتم بمجال التربية والتعليم الخاص بالتنمية المستدامة، وهذا كإضافة في مجال البحث العلمي الأكاديمي في علم الاجتماع، حيث يؤدي الاهتمام بهذا الموضوع إلى إخراج المجتمع من التخلف وبالتالي الإهتمام بالطاقات البشرية التي تسهم مستقبلا في النهوض بالدولة والمجتمع.

**مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

عرف نظام التربية والتعليم مراحل متعددة في الجزائر كما يتناوله هذا البحث بدءاً من القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي، حيث كان مزدهراً، إلا أنه وبعد الاحتلال الفرنسي عرف إنتكاسة كبيرة نظراً لسياسة التجهيل التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، وبعد الاستقلال عملت الدولة على النهوض بهذا القطاع وجعلته من أولى أولوياتها، وعمدت إلى تخصيص ميزانية ضخمة في مخططاتها الرباعية والخماسية خاص بالتنمية المستدامة في هذا القطاع، ومع ذلك برزت بعض المشاكل مثل الاكتظاظ في الأقسام، ومشكلة التكوين بالنسبة للموارد البشرية من المعلمين والإداريين المؤثرين لهذا القطاع.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة وبشكل ملح إلى إعادة النظر في هذه المنظومة التربوية بما يتناسب ومتطلبات المدرسة الجزائرية من حيث الاهتمام أكثر بالتلاميذ في الأقسام، وكذلك الإعتناء بالموارد البشرية من معلمين، إداريين، مفتشين، على اختلاف تصنيفاتهم وبما يحقق أغراض التربية والتعليم كتنمية مستدامة و ذلك بإصدار القرارات والقوانين الملائمة لذلك.

من خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على توصيف وضعية التربية والتعليم في الجزائر قبل (1830) وبعدها أي أثناء الإحتلال الفرنسي، وجهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذا المجال من (1931) إلى (1962)، كما سيتم ذكر إستراتيجية الدولة في التربية والتعليم الخاصة بالتنمية المستدامة من (1962) إلى (2014). والتوصيات التي نرى أهمية لوضعها من أجل تطوير هذا القطاع بأساليب مختلفة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي المراحل التي مر بها نظام التربية والتعليم في الجزائر؟

2. ما هي أهداف التربية والتعليم قبل (1830)؟
3. ما هي السياسة التي إتبعها الإستعمار الفرنسي في مجال التربية والتعليم من (1830) إلى (1962)؟
4. ما هي تحديات واستراتيجيات الدولة الجزائرية في مجال التربية والتعليم الخاصة بالتنمية المستدامة من (1962) إلى (2014)؟

### أهداف الدراسة:

1. الهدف العام: إنمّا أصبو إلى تحقيقه هو الوقوف على ما تضيفه هذه الدراسة في مجال الاهتمام بنظام التربية والتعليم الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر في بعدها السوسيوولوجي للمجتمع الجزائري بعد التحولات البنيوية والوظيفية التي شهدتها المجتمع الجزائري وفق ما يعرفه العالم من تغيرات وعولمة.
2. الهدف الشخصي: لقد اخترت هذا الموضوع كونه يندرج ضمن اهتمامي الشخصي، وأردت من خلال هذه الدراسة التأكد من العديد من الأفكار والتساؤلات التي كانت تجول في خاطري.

### الدراسات السابقة:

- دراسة إبراهيم (2014) التي هدفت التعرف الى مدى تضمين كتب الجغرافيا بالتعليم العام الثانوي على مفاهيم التنمية المستدامة - توجه القرن الحادي والعشرين - وما يرتبط بها من علاقات معرفية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى. تكونت عينة الدراسة من الكتب الثلاثة التي تدرس بالمرحلة الثانوية (الصفوف الأول والثاني والثالث)، وتم اعتمد وحدات الكلمة والجملية كأسس للتحليل وأخذت التنمية المستدامة كمعيار للتحليل. وقد تبين من عملية التحليل أن محتوى الكتب عينة الدراسة تضمن (122) مفهوماً واصطلاحاً بصلّة مباشرة للتنمية والتنمية المستدامة بنسبة (6.47) من جملة المفاهيم الواردة في الكتب. في الجانب الآخر تم رصد حوالي 793 (42.7%) مفهوماً بارتباط غير مباشر لكن بصلّة علاقة معرفية متداخلة مع التنمية في أربعة مصفوفات تتصل بعلاقة التنمية المستدامة بالموارد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضايا التنمية والسكان، وبقضايا البيئة والتنمية.

- دراسة المعلولي وياسين (2011) التي هدفت التعرف الى دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية) ومدى تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة في برامج المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (150) مستفيد من خدمة ثلاثة منظمات عاملة في محافظة اللاذقية، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن المنظمات غير الحكومية تحققت بعض الحاجات التربوية للمستفيدين منها في مجال التوعية والتعليم والتدريب والتأهيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- دراسة مارتنتسيفيك (Martincevic, 2010) التي هدفت الوقوف على أثر الأنشطة اللامنهجية على النمو الأكاديمي والشخصي لطلاب المرحلة الابتدائية، وتكونت عينة الدراسة من (816) طالبا وطالبة من طلبة المرحلة الابتدائية في مدينة كرواتيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأدوات الملاحظة والإستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه بين مشاركة طلبة المرحلة الابتدائية للنشاطات اللامنهجية وبين النمو الاجتماعي والأكاديمي للأطفال.

- دراسة المرغني (2006) التي هدفت تقويم منهاج الدراسات الاجتماعية في ضوء استخدام الوسائل التعليمية في الصف السابع الأساسي. باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السابع الأساسي حيث جرى إعداد قائمة لتحليل المحتوى ومعرفة ما إذا كان منهاج الدراسات الاجتماعية يوظف استخدام الوسائل التعليمية أم لا. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن منهاج الدراسات الاجتماعية الحالي يوظف الوسائل التعليمية بدرجة ضعيفة ومنخفضة في عملية التدريس حيث بلغت النسبة العامة لتحليل محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السابع (26.31%).

**وخلصت نتائج الدراسات السابقة الى أن كتب الجغرافيا بالتعليم العام الثانوي تضمن (122) مفهوماً واصطلاحاً بصلة مباشرة للتنمية والتنمية المستدامة بنسبة (6.47) من جملة المفاهيم الواردة في الكتب كدراسة إبراهيم (2014)، وأن المنظمات غير الحكومية تحققت بعض الحاجات التربوية للمستفيدين منها في مجال التوعية والتعليم**



والتدريب والتأهيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كدراسة المعلولي وياسين (2011)، ووجود علاقة ارتباطية بين مشاركة طلبة المرحلة الابتدائية للنشاطات اللامنهجية وبين النمو الاجتماعي والأكاديمي للأطفال كدراسة مارتينسفك (Martincevic, 2010)، وإلى أن مناهج الدراسات الاجتماعية الحالي يوظف الوسائل التعليمية بدرجة ضعيفة ومنخفضة في عملية التدريس كدراسة المرغني (2006).

### منهجية البحث (المنهج الوصفي التحليلي):

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما له من إمكانية في وصف التربية والتعليم كتنمية مستدامة في الجزائر مع تتبع تطورها، وكذلك إخفاقاتها والحلول التي اتبعتها الدولة كإستراتيجية لتنمية هذا القطاع كتنمية مستدامة، والوصول إلى توصيات مدققة يمكن الاستفادة منها.

### أداة الدراسة:

تختلف وسائل جمع البيانات والمعلومات باختلاف موضوع البحث أو الحالة التي يراد دراستها، وبما أن هذه الدراسة وصفية تحليلية للتربية والتعليم في الجزائر، فإن الباحثة اعتمدت على دراسة الوثائق الرسمية، والسجلات والمجلات العلمية وكذلك من خلال الدراسات العلمية السابقة، كما استخدمت المقابلة للتأكد من بعض الإحصائيات والأرقام الخاصة بالتربية والتعليم في الجزائر.

### الإطار النظري (الأدب النظري):

أولاً- توصيف وضعية التعليم في الجزائر قبل (1830):

إن العليم الذي كان منتشرًا قبيل الإحتلال الفرنسي هو التعليم العربي الإسلامي الذي يركز أساساً على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية وكان يمارس هذا التعليم في الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا وفي بعض المدارس في القرى والدواشر التي تعرف انتشاراً كبيراً في كل القطر الجزائري، ففي العهد العثماني كان الأهالي هم الذين يهتمون بميدان التعليم فلم تكون هناك وزارة للتعليم ولا أية مؤسسة مسند إليها القيام بهذه المهمة. راجع (تركي، 1971). وقد كان التعليم منتشرًا في هذا العهد حتى غطى المدن والقرى وكذلك الصحراء.

ومما يؤكد ذلك ما صرح به ديشي المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر - في قوله: 'كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية، وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد، وزاخرة بالمخطوطات. ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة مسجد، يجري فيها التعليم مجاناً، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المساجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة لامعون تنجذب إلى دروسهم عرب القبائل...' (مطبوعة زيتوني، 2000).

وقد كتب موريس بولارد، في كتابه 'تعليم الأهالي في الجزائر' كان في الجزائر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلادي، مراكز ثقافية باهرة وكان فيها أساتذة متمكنون من علوم الفلسفة والفقه والأدب والنحو والطب والفلك، وكانت المدارس الكثيرة منتشرة في ربوع البلاد والتعليم ديني ومدني. (مطبوعة من الإنترنت، 2014).

ويعترف السيد أوجين كومبس Eugène Comps في تقرير له إلى مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ الثاني فبراير سنة (1894) بانتشار حركة التعليم وازدهارها في الجزائر قبيل الإحتلال وتقلصها بعده فيقول: 'مما لا شك فيه أن التعليم في الجزائر خلال عام (1830) كان أكثر انتشاراً وأحسن حالاً مما هو عليه الآن. الأمر الذي لم يرض السلطات الفرنسية في الجزائر فقد كانت هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي وكذلك العالي' (مطبوعة من الإنترنت، 2014، ص: 04).

ولقد كانت مدن: الجزائر، قسنطينة، تلمسان، بجاية ومازونة مراكز لأكبر المعاهد العلمية والتربوية في الجزائر قبل (1830).

وكان الهدف من الاعتناء بالتربية والتعليم في تلك الفترة:

1. نشر التعليم بين المواطنين على نطاق واسع حتى يتعلموا أمور دينهم.
2. إعداد رجال يتولون تسيير شؤون الدولة في مختلف القطاعات.
3. طلب العلم حبا في العلم طبقا لقوله تعالى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ . وقوله (ﷺ): 'طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة'.
4. حفظ علوم الدين والعمل على تحسينها فهما وتعليماً وتأليفاً.



5. الكمال الإنساني المتمثل في سعادة الدنيا والآخرة طبقا لما جاء في الآية الكريمة: ﴿ وَأَنْتَجِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ (سورة القصص، الآية 77).

ثانياً: مشكلات ومعوقات التعليم في الجزائر المستعمرة (1830-1962).

لقد أثار الواقع التربوي المشرق في الجزائر علما وسلوكا، حفيظة الاستعمار الفرنسي وعمل على تخريبه عبر سياسات التجهيل المنظمة، حيث يتعين القضاء على الثقافة العربية الإسلامية لترويض النفوس الثائرة والمتفضضة ضد الإستعمار ومن ذلك عمد الجيش الاستعماري على غلق المدارس والمساجد التي كانت تعلم العربية، وهدم الزوايا التي كانت مركز للتعبئة والانطلاق لمقاومة هذا الاستعمار الدخيل ولم يبق إلا القليل من المساجد والزوايا التي تنشط بمعرفة الإدارة الاستعمارية...

فالمؤسسات المجتمعية الخاصة بالتنشئة والتطبع الاجتماعي تم تخريبها أو قبولتها بما يتماشى والمصالح الإستعمارية، وهي رسالة قوية في نشر الحضارة...

وكان ذلك تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان والوجدان الفريسيين وما يترافق مع ذلك من نظرات للحياة والطبيعة والمجتمع...

وجاءت هذه القولية واضحة عندما كتب أحد المثقفين الكولونيين: "إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا، وجعلهم أكثر ولاءً وإخلاصاً في خدمتهم لمشاريعنا هي أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدينا، فالمقصود باختصار أن نفتح بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسبما نريد." (الإبراهيمي، سنة النشر غير مذكورة، ص 16).

وأن ما أفلحت فرنسا في تشيئته في الجزائر هو لغتنا دون نظر وحساب لماضي الجزائريين، وما كانوا عليه. ( سعدالله، 2005، ص166).

ولنا في ذلك مستند مفحم لجون بول سارتر وكتابه "عارنا في الجزائر"، حيث كتب... ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين راجع (سارتر، 1958).

وبلغت نسبة الأمية (90%)، (مناجلية، 2013، ص 58).

فضلا عن ذلك وجهت الإدارة الفرنسية ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين نفيًا وقتلاً واضطهاداً ومطاردة.

ومن هنا قررت جماعة من العلماء الجزائريين تكوين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهذا ما يتقاطع و يتداخل في هذا المحور.

ثالثا- جهود مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم (1931-1962).

لقد جاء إنشاء وظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كجمعية دينية في الوقت المناسب، وكان ضرورة قصوى تقتضيها الظروف والتحديات، رداً على الإدعاءات الاستعمارية بأن عهد الإسلام قد انتهى، وبأن الثقافة العربية الإسلامية اندثرت. وأيضا كان مناسبة لعودة العلماء لميدانهم في القيام بواجبهم في الحراك الاجتماعي/ السياسي، أسوة بزملائهم في المشرق العربي الذين ساهموا في إيقاظ الوعي الإسلامي والعربي القومي.

في مثل هذه الظروف ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتشكلت على يد ثلة من العلماء ومن أبرزهم في ميدان الدعوة إلى الإصلاح: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي ومبارك الميلي.

#### 1. برنامج الجمعية في مجال التربية والتعليم:

ينطلق من مجموعة من المفاهيم الروحية وتؤسس لخلفية فكرية/ تنظيمية مؤداها أن: الإسلام دين الله الخالد الذي وضعه لهداية عباده، وأرسل به جميع رسله، وكمله على يد نبيه محمد (ﷺ) الذي لا نبي بعده.

هناك بداية تشكل وعي لدى ابن باديس وجماعته وأدركوا حدة عدم التوازن في البنية الاجتماعية - الاقتصادية بين الجزائريين والمستوطنين مما أدى إلى تسارع وتيرة وهجرة الجزائريين المسلمين إلى فرنسا بعد أن كانت تيرتها هادئة، وما رافق ذلك من تخلخل في النظم القيمية وغلبة القيم المادية النفعية في المجتمع الثنائي، وانتشار الإضطرابات النفسية وحالات القلق والاكتئاب بين الشباب الجزائري بنسب واضحة ولجوء الكثير منهم للابتعاد عن الخلق والسلوك الإسلامي. فجاءت منه صرخة دعوية لتغيير ما يحاك للمجتمع المسلم من سياسات قيمية وكان الرد على ذلك إلتماس إعتماذ جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين موضحا في آخر ديباجة الدعوة التي يتوقع أن يتلقفها الجزائريون وينخرطون في صفوفها بقوة مسترشدا بالآية الكريمة من سورة يوسف (الآية: 108) ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [قل راجع (جريدة البصائر، 1937) .

بهذه الآية القرآنية الكريمة أنهى ابن باديس توضيح دعوة الجمعية. وإذا كان هو البادئ في توضيح الدعوة، فإن البشير الإبراهيمي كان المبرز في تحديد مواقف الجمعية من قضايا الساعة آنذاك، في مقال ويل بسجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حين تناول البشير الإبراهيمي مواقف الجمعية من الطريقة، التعليم، البدع والمنكرات، الإلحاد، التبشير وكتب: "... جمعية العلماء جمعية علمية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلم وتدعو إلى العلم وترغب فيه، وتعمل على تمكينه في النفوس بوسائل علمية واضحة لا تستر، وهي الصفة الثانية تعلم الدين والعربية لأنهما شيان متلازمان، وتدعو إليهما، وترغب فيهما، وبالصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حث الدين والعقل عليها، لأنها من كمالها، وتحارب الرذائل الإجتماعية التي قبح الدين اقرارها، وذم مقترفيها. وتعمل لترقية فكر السلم بما استطاعت، وترشده إلى الأخذ بأسباب الحياة الزمنية. والجمعية فيما وراء هذا مرتبطة بالعالم الإسلامي أفرادا وشعبا بما يترابط به المسلمون من حقائق دينهم ومظاهرهم... وفيما عدا هذا، فالجمعية جزائرية محدودة بمحدود الجزائر، مربوطة بقانون الجزائر، لأن أعضائها كلهم من أبناء الجزائر".

## 2. المذهب التربوي التعليمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

بحكم أنها حركة عربية إسلامية إصلاحية أفرزتها أوضاع سياسية لإحباط مخططات أعداء الدين والجزائريون على حد سواء، بعدما اتضحت المعالم والأهداف الإستعمارية وبدأت العوامل الثقافية تتوضح شيئا فشيئا على الساحة الجزائرية. (الواقع).  
لقد إنتهجت السلطات الإستعمارية نهجا ثقافيا وأخر فكريا من خلال إتاحة الفرصة للبعض من أطفال الجزائريين للتمدرس في المؤسسات التعليمية الفرنسية. ومن الطبيعي أن المدرسة الفرنسية تشع من سياسات تعليمية تعمل على ضمان مصالحها من أهداف التعليم ومحتواه ومناهجه ووسائله وكذلك مخرجاته من المتخرجين وتكريس الغزو الثقافي.



وكانت إرادة التحدي قوية لدى الشعب الجزائري عبر تأسيسه لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فاضطلعت بجهود التربية والتعليم مزدوية للإدارة الاستعمارية وسد كل منافذ الغزو الثقافي عبر تأسيس المدارس العربية الحرة وبجهود الجزائريين أنفسهم، ودون مساعدة من السلطات الفرنسية.

تفيد دراسة تركي رابح (1971) عن جهود هذه الجمعية في ميدان التعليم القومي لأن ابن باديس وجمعيته كان يدرك منذ سنة (1931) تناقضات الشعب الجزائري مع الإستعمار الفرنسي وهو ظرف تاريخي معين، يرى من الواجب حله لا عبر الغزو الثقافي من جانب علاقات مفروضة استعمارية ولكن عبر التركيب الثقافي وهو ما لم تفكر فيه النزوية للثقافة الغازية. وكعادة الجزائريين في طبيعهم وصفاء نفوسهم يحاول مصارحة الاستعمار بأحوال شعبه المتدهورة، يريد أن يقترح التركيب الثقافي لتبني غلاة الإستعمار من التلاعب والتسويق والإذعان والسيطرة والتعاون مع الإستعمار كأمر واقع ولكن عبر أرضية لتوليف ثقافي خاص بالجزائر لأنه لا يخدم أهداف التنظيم الإستعماري في مرحلة ما، ولكن هذا التنظيم قد يخدم في يوم ما أهداف التحرر الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة مستقبلا.

ولكي يصبح الجزائري حرا لا بد أن يصرف جهوده باتجاه العمل وحده وعن طريقه فقط يكون بإمكانه صياغة نظرية عملية لتحرير بني وطنه عبر مراحل:

المرحلة الأولى (1931-1939): وفيها بدأ بمنحى جديد في التربية والثقافة للصغار والكبار كمبادرة إصلاحية، حيث شجع الجزائريين على الإقبال وتكوين جمعيات وبناء مدارس ومساجد لرعاية حركة التعليم العربي وما يفرضه من أعباء لاقتناء لوازم التعليم عبر رعاية قيمة من لدن حركة التعليم العربي الحر وانتشاره عبر ربوع الوطن والعمل أيضا على منحه أيضا إلى فرنسا ذاتها... وتولى مهام التعليم والتدريس والوعظ خيرة المقتدرين من المعلمين والمدرسين والوعاظ والدعاة.

المرحلة الثانية (1939-1944): وفيها بدأت الحرب العالمية الثانية وتحمل الجزائريون ويلاتهما، حيث كانت تسير بموجب القوانين العرفية وغاب عنها أي نشاط بغض النظر عن طبيعته وابتليت الجزائر بفقدانها لرائد النهضة العربية الإسلامية فيها

الشيخ عبد الحميد ابن باديس في (16/04/1940) ونفى نائبه الشيخ إبراهيم في أفلو ولكنه تولى قيادة الجمعية من بعيد.

المرحلة الثالثة (1944-1956): وهي الفترة الأكثر غنى والأوسع نطاقا على المستويين الداخلي والخارجي. ففي عام (1944) تم تأسيس (79) مدرسة في مشارق الجزائر ومغاربها، وتنامت فيما بعد، كما أن الجمعية وطدت علاقاتها التعليمية مع بعض الكليات في الجامعات العربية (مصر، سوريا، العراق، الكويت، والمملكة العربية السعودية إلى (105) طالباً وطالبة وتدرّب معظمهم في دور المعلمين هناك. ولكن هذا العدد ارتفع إلى عدة مئات بعد قيام الثورة سنة (1954) حيث تمكن معظمهم من الاستفادة من دورات تكوين عسكرية بمناسبة الثورة المسلحة، وانظم البعض لمكاتب جبهة التحرير في العواصم العربية والإسلامية المعتمدة للتعريف بالقضية الجزائرية وتعبئة الرأي العام لمناصرة الثورة وجمع التبرعات لصالحها...

وما يثير الدهشة والإعجاب سن الجمعية لدستور أخلاقي لكل مبتعث الذي يتعهد فيه بالالتزام بالنقاط العشر المنصوص عليها في أداء القسم. ومنها المادة (2) التي تنص أن إعتبر نفسي جنديا مخلصا تحت رايتها أكافح لتهيئة نفسي علما وعملا وتربية صالحة لحمل الأمانة المقدسة كما حملوها أو أحسن مما حملوها بمعونة الله.

وجاء في المادة (06) من القسم: أنا أرجع إلى وطني الجزائر التي هي ميدان الكفاح حين انتهائي من التعليم، ولا أرضى بالإقامة في وطن آخر ولو صب علي فيه الخير صبا. جريدة البصائر (1954).

تلك هي بعض أساسيات ومعالم العمل الثقافي والوطني من منطق خيركم من تعلم العلم وعلمه. وهو في بقية مواده يوضح ماذا ينتظر المتخرج وما ينبغي أن يسلكه في الغربية عند العودة إلى أرض الوطن من أجل أي عمل تحريري وعلاقته بالجمعية كتغذية عكسية Feed-back.. إنهم بمثابة القادة الثوريين وعملهم المنتظر مع بني وطنهم ومشاركتهم بهم بحيث يغدو عملهم تحولا ثورياً. فكان فعلا منهم قادة الجزائر بعد استقلالها...

رابعاً: إستراتيجية التعليم في الجزائر (1962-2014) كتنمية مستدامة.

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاماً تعليمياً يخدم المصالح الاستعمارية وهو في حقيقته لا يلي حجات أبناء البلد، ولا يتماشى مع أهداف الجزائر المستقلة وما تطمح إليه في سبيل تحقيق البناء والنمو للدولة الجديدة وبلغت ظروف الاستلام حداً بالغ الصعوبة بالنظر لضرورة توفير الوسائل والأدوات الكفيلة لمواجهة التدفق الكمي الهائل لإعداد الجزائريين الراغبين في مواصلة تعليمهم ممن هم في سن التمدرس، وأولئك الذين حرّمهم الاستعمار من هذا الحق، وذلك في غياب تام للإمكانات المادية والبشرية وقلة المنشآت والهيكل والتأطير.

وقد كان عدد التلاميذ المسجلين للسنة الدراسية للدخول المدرسي (1961-1962) وهذا أثناء الاحتلال الفرنسي هو (35358) تلميذ. أما بالنسبة للدخول المدرسي (1962-1963) السنة الأولى من الاستقلال فكان (777636) تلميذ. وزارة التربية (1992).

وبمقارنة عدد التلاميذ المسجلين للسنة الأخيرة من الاحتلال، وعدد التلاميذ المسجلين في السنة الأولى من الاستقلال نجد أن العدد تضاعف بما يقارب (22) مرة. ونظراً للنقص الرهيب في المنشآت المستقبلية تم استغلال المباني التي يمكن أن تؤدي دور المدرسة، كما فتحت المساجد كإجراء استعجالي ليدرس فيها واتخذ في هذا الصدد إجراءات إستثنائية على النحو التالي:

- أ. التوظيف المباشر لكل من يتوفر على مستوى مقبول في القراءة والكتابة.
  - ب. اللجوء إلى التعاون مع الدول الأخرى. (صحراوي، 2000، ص: 2).
- كما كان لزاماً على من أسندت إليهم مهمة تسيير المؤسسات التعليمية، إدارة تلك الأزمة في غياب تام لتكوين ملائم، ومؤهلات علمية لازمة، وتحت وطأة تنصيب إدارة مركزية لأول مرة بموجب المرسوم المؤسس للحكومة الأولى: (01/62) المؤرخ في (27/09/1962) والمنشغلة هي الأخرى بهيكلتها نفسها، وتنظيم بنيتها وتحديد الانشغالات بهدف تلبية الاحتياجات الملحة على المستويات القاعدية، وسن القوانين التي تنظم قطاع التربية والتعليم، وإنشاء هياكل الدعم كالمعاهد المتخصصة، وإنشاء الأسلاك وتحديد الوظائف المتماشية مع الظروف الاستثنائية مما لا يتسع المجال لذكره.



وقد تفتنت الدولة الفتية إلى ضرورة تكوين المعلمين والمسيرين بما يلاءم المرحلة ويلي الحاجيات فبادرت إلى إنشاء هياكل التكوين الخاصة بالقطاع في كل المجالات ولكل المراحل وباستعمال الطرق المتاحة والإمكانيات المتوفرة كالتربصات والمراسلة والورشات قصد التأهيل والارتقاء بالمدرسة الجزائرية. فكانت فترة (1962-1970) وفيها أعيد النظر في مناهج التدريس الموروثة من خلال تنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم (1963-1964) حيث برزت من خلال عملها ثلاث أهداف أساسية هي:

- التعريب، الديمقراطية والاختيار العلمي والقي.

وعلى إثر ذلك أنشأ المعهد التربوي لتأليف الكتب، وفي التعليم -الابتدائي تم فتح المدارس لكل طفل بلغ سن التمدرس، مما كرس ديمقراطية التعليم ومجانيته، ومدته ست سنوات كاملة، وفي التعليم الثانوي إنقسم إلى طورين هما تعليم ثانوي طويل من السنة السادسة إلى الثالثة تنتهي فيه الدراسة بشهادة تعليم الطور الأول من السنة الأولى ثانوي إلى السنة النهائية يتوج بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو البكالوريا تقني (1963-1964) للتقنيين، وهناك تعليم قصير ويكون في إكماليات التعليم العام، ويتوج بشهادة التعليم العام.

أما الفترة الثانية والتي امتدت من (1970) إلى غاية (1980)، وهي فترة المخططين الرباعي الأول من (1969) إلى (1973) والمخطط الرباعي الثاني من (1974) إلى (1977)، في الأول كان التطور كميًا، أما النوعي فكان محدودًا وقد تجلّى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز وزيادة أعداد التلاميذ والمدرسين، وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى إلغاء دور المعلمين وتعويضها بالمعاهد التكنولوجية للتربية، أما المخطط الرباعي الثاني فقد ربط نظام التعليم بالتخطيط وإعطاء الأولوية للتغيرات النوعية التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس، وخلال هذا المخطط وبالضبط في سنة (1976) صدرت أمرية رقم (35-76) المؤرخ في (16) أفريل (1976) وإلى ترسخ مبادئ العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع الجزائري بجزارة التأطير وخاصة الفئات التي حرمت من التعليم أثناء الإستعمار الفرنسي وذلك بالاعتماد على:

- تنشئة الأجيال على حب الوطن.

- الإستجابة للتطلعات الشعبية والعدالة والتقدم.
- إكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية.
- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للحياة. مجانية التعليم إجباريته وتعريبه. فقد كانت الأمرية (76/35) المؤرخة في (16) أفريل (1976). (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، (16-04-1976، ص: 53، 76).
- بمثابة الأرضية التي تضع اللبنة الأولى للمدرسة الجزائرية فهي تبرز مضامينها ومناهجها وكذلك أهدافها، وبذلك كانت غايات التربية والتعليم في الجزائر مركزه على حق كل جزائري في التعليم وإلزاميته، مع اعتبار التعليم من المهام العليا للدولة.
- الفترة الثالثة من (1980-2000): وفي هذه المرحلة بدء بتنفيذ عملية الإصلاح الجديد المتمثل في تطبيق التعليم الأساسي بداية من (1980) بموجب الأمرية السابقة الذكر المتعلقة بتنظيم التربية والتكوين، أما فيما يخص تكوين المكونين وابتداء من (1999) أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة إلى المؤسسات الجامعية.
- الفترة الرابعة وهي تمتد من سنة (2000) إلى (2012) ففيها يبرز إصلاح النظام التربوي مرة أخرى، حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في (09-05-2000)، وعلى غرارها أخذت قرارات في مجال التعليم الابتدائي وشرع في تطبيقها في الدخول المدرسي (2003-2004) وأهم ما جاء فيها:
- إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية إبتدائي، إلا أنه أعيد النظر في هذا الأمر في الدخول المدرسي (2006-2007) وأصبح تدريسها في السنة الثالثة ابتدائي.
- إدراج مادة التربية العلمية التكنولوجية من السنة الأولى إبتدائي.
- التكفل بالبعد الأمازيغي.
- كما تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكله جديدة حسب القرار الوزاري رقم (16) المؤرخ في (14-05-2005).
- كما عرفت سنة (2002) عقد اتفاقية بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية لما يعرف بالأنشطة اللا صفية، وهذا لإنجاح سياسة التنمية المستدامة، وبذلك عمدت السلطات العمومية إلى إشاعة التربية البيئية والتحسين البيئي، الذي سمح بتزويد

أكثر من (900) مؤسسة عبر الولايات ال (48) من الوطن، بأدوات بيداغوجية، كما تم تجهيز (11000) نادي أخضر، ولا سيما بتجهيزات الإعلام الآلي والسمعي البصري وأدوات البستنة. (www.aps.dz، البرنامج الخماسي، 2015-2019)، مطلع عليه يوم (23-12-2014 على الساعة 23 سا و19 دقيقة).

كما أنه ستتكفل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتجهيز حوالي (5000) نادي أخضر (فضاءات مخصصة لحماية البيئة) تابعة للمؤسسات التعليمية خلال البرنامج الخماسي (2015-2019)

وتم الإعلان عن ذلك على لسان وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة عقب لقاءها بوزيرة التربية الوطنية من أجل تقييم التعاون بين الوزارتين في مجال حماية البيئة. وقد ألغيت الهيكلية الموروثة عن الإستعمار الفرنسي في سنة (1971)، والتي جرى خلالها الإصلاح الأول لمنظومة التربية والتعليم، لتنشأ مؤسسة التعليم المتوسط (التكميلي سابقا).

#### 1. خصائص التعليم الأساسي في الجزائر:

- أ. أنه تعليم مختلط بين البنات والبنين.
- ب. أنه تعليم مجاني للجميع ( الفقراء والأغنياء).
- ج. أنه تعليم خاضع للدولة بنسبة مئة بالمائة حتى بداية التعددية السياسية في الجزائر في أكتوبر (1988) حيث فتح المجال للقطاع الخاص.
- د. أنه تعليم إجباري من سن السادسة إلى سن السادسة عشر. (تركي، 1990، ص390).

#### 2. نحو الأمية:

عرف المجتمع الجزائري غداة الإستقلال واقعا مرًا تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدرت بـ (85%) عام (1962) في أوساط السكان الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك بـ (09) ملايين نسمة من بينهم (5.600.000) أمي بينما كانت نسبة الدارسين لا تتجاوز (20) وهذا نتيجة لسياسة التجهيل التي أنتجها المستعمر طيلة فترة الإحتلال رغم محاولات التحرير الوطني في تعليم الجزائريين. والتالي فقد عرف قطاع التربية بعد



الإستقلال مشاكل حمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين والأساتذة الفرنسيين إلى جانب قلة الهياكل القاعدية التي لم توزع بطريقة متوازنة على مستوى التراب الوطني. وللخروج من هذه الوضعية المزرية عمدت الجزائر إلى الإعلان عن حملة وطنية ضد الجهل والامية سنة (1963). قامت الجزائر سنة (1963) بحملة وطنية لمحو الأمية على المستوى الوطني شارك فيها كل المعلمين وأيضا موظفين من مختلف القطاعات، كان الهدف منها محاربة ومكافحة الجهل والامية، أطلق عليها شعار (الحرب على الجهل- أتحمر) إلا أن هذه الحملة لم تدم طويلا إذ لم تتعد الـ (06) أشهر أي من جانفي إلى غاية جوان من سنة (1963).

ومع ذلك حققت هذه الحملة نتائج معتبرة رغم أنها لم تعتمد على خطة شاملة مبنية على طرق ومناهج عملية مخططة ومن بين هذه النتائج الإقتناع بضرورة التفكير في تنظيم وهيكله جهة إدارية على ضوء هذه التجربة توكل لها هذه العملية من الناحية التقنية، وهذا ما تم بالفعل في (31-08-1964) عندما تم إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية وهكذا إنتقلت مهمة محو الأمية من الجهد السياسي الحزبي المعتمد على التطوع إلى الجهد الحكومي الذي توج في السنوات الأخيرة بإستراتيجية خاصة بمحو الأمية يبادر بها رئيس الجمهورية واحتضنها المناضلون من مجال محو الأمية من المؤسسات الحكومية المعنية والمجتمع المدني علما أن نسبة الأمية تدنت إلى (21,36%).

3. تمويل التعليم في الجزائر كتنمية مستدامة:

إن إرتفاع الإنفاق على قطاع التنمية والتعليم يعد من الأمور التي تسهر عليها الدولة في إطار التنمية المستدامة له، وذلك للنهوض بالمجتمع، وزيادة رفاهيته، ومهارته وقدراته. حيث ثبت بالدراسات والتجارب أهمية الإنفاق على التعليم كاستثمار حيوي للتنمية، فقد أجهت الدولة الجزائرية نحو تخصيص اعتمادات مالية كبرى للنهوض بالقطاع وتلبية الاحتياجات في جوانب التسيير والتجهيز، أخذت نسبا عالية جدا بلغت حدود (30%) من ميزانية الدولة ككل أحيانا، وهي أرقام مهمة جدا تحتاج إلى عقل مدبر، وفكر مخطط لتسييرها في الاتجاه المرغوب، وبالنظر لحجم المنظومة الهائل، وتسارع وتيرة توسعها الأفقي، وامتدادها الرأسي، فقد أخذ جانب التسيير الحظ الأوفر من المخصصات

والإ اعتمادات الأمر الذي طغى على التجهيز، ومن ثمة التأثير السلبي على الكيف ونجاعة المدرسة.

التعليم كتنمية مستدامة في الجزائر (2008-2014).

إن ما يميز سنة (2008) هو صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم (04-08) في (23-01-2008) الذي جاء من أجل تحقيق الإصلاح الشامل الذي يرمي إلى تشييد نظام تربوي منسجم وناجع يفرض نفسه، وهذا قصد السماح للمجتمع الجزائري بمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل المتعددة وتحقيق الشروط العلمية والتكنولوجية التي بإمكانها ضمان تنمية مستدامة. (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، ص: 7) كما ركز هذا القانون على مطالبة المدرسة الجزائرية بضمنان ترقية القيم ذات العلاقة بالإسلام والعروبة والأمازيغية والمحافظة عليها، بصفتها الحبكة التاريخية للتطور السكاني والثقافي والديني واللساني لمجتمعنا وعليه فإن الغاية الأساسية للتربية المدنية هي تعلم سيران الديمقراطية في الحياة الجماعية التي يمكن أن نذكر من بين أهدافها:

- تنمية الحس المدني (فهم الحقوق والواجبات).
- تأمين معارف مفيدة ومتماشية مع حاجات التلاميذ والمؤسسات التي تسيّر حياة المجتمع.
- تنمية معرفة واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل.
- تنمية معرفة واحترام المؤسسات الوطنية والهيئات الدولية والإقليمية.

ويعتبر هذا القانون التوجيهي للتربية والتعليم أول قانون في تاريخ الجزائر ينظم قطاع التربية بعد أمرية سنة (1976) الخاصة بديمقراطية التعليم، كما أنه يجسد انتقال المدرسة الجزائرية إلى مرحلة النوعية التي يتوخاها مشروع إصلاح المنظومة التربوية، حيث يحق للمدرسة الجزائرية أن تفخر بالمكاسب الفعلية التي تعكس التطورات الهائلة المحققة في مجال التربية.

وفيما يلي نذكر أهم ما جاء في هذا القانون كعناصر أساسية مهمة في مجال التربية والتعليم في الجزائر بما فرضته التحولات الوطنية والدولية.

على المستوى الوطني: ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال الشابة بروح المواطنة.

على المستوي العالمي: عولة الاقتصاد الذي يفرض على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي ميز بداية القرن (21)، حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بجمع ونوعية المعارف والمهارات التكنولوجية. وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم بما يفرضه مجتمع المعلومات والثورة العلمية في مجال الاتصال، بما يفرض على المدرسة الجزائرية من منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية من حيث تطوير تعليم اللغات الأجنبية لتمكين التلميذ الجزائري من التحكم الحقيقي في لغتين أجنبيتين عند نهاية التعليم الأساسي.

وقد تطرق الباب الأول الذي يحمل عنوان أسس المدرسة الجزائرية في الفصل الأول منه الذي يحمل هو الآخر عنوان غايات التربية أن:

المادة الأولى رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري.

الفصل الثاني: مهام المدرسة.

الفصل الثالث: المبادئ الأساسية للتربية الوطنية وقد جاء في المادة (16) من هذا

الفصل تعتبر المدرسة الحلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية، وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم.

الباب الثاني تطرق للجماعة التربوية من التلاميذ وكل الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ وفي الحياة المدرسية.

الباب الثالث: تنظيم التمدريس.

الباب الرابع: تعليم الكبار ويهدف بالأساس إلى نحو الأمية والرفع المستمر لمستوى

التعليم والثقافة العامة للمواطنين.

الباب الخامس: المستخدمون، وقد خصص هذا الباب لمستخدمي قطاع

التربية الوطنية.

الباب السادس: مؤسسات التربية والتعليم العمومية (هياكل ونشاطات الدعم

والأجهزة الاستشارية).



- تنظيم ما بعد الإلزامي (مسلك أكاديمي يتمثل في شعب التعليم العام والتكنولوجي يؤدي إلى الجامعة أو مسلك مهني يتمثل في تخصصات التكوين والتعليم المهنيين والذي يؤدي إلى عالم الشغل).
- إلحاق التكوين الأولي للمدرسين للتعليم العالي أو التي تخضع للوصاية البيداغوجية.
- تامين القانون الخاص لوظيفة التدريس.
- إلغاء إحتكار الدولة للكتاب المدرسي وإعتماد الوسائل التربوية المكتملة والمؤلفات شبه المدرسية وبالرجوع إلى العدد الإجمالي للتلاميذ عام (2008) فقد بلغ (7636531) مع تناسب عدد الإناث والذكور في حدود (98%).
- وبخصوص المنشآت القاعدية، وفي الفترة المذكورة، أرتفع عدد المدارس من (15729) إلى (18740)، منها (1536) مدرسة أنشئت بين الفاتح من جانفي (2004) و(31-12-2008). وسجلت الثانويات ارتفاعاً من (1218) إلى (1671) منها (321) أنشئت خلال الفترة الواقعة بين الفاتح من جانفي (2004) و(31-12-2008)، أما المخابر والورشات الخاصة بالعمال التطبيقية في طوري المتوسط والثانوي فقد وصلت على التوالي إلى (16884) و(7939). كما تم تجهيز كل مؤسسة تربوية بمخبر للإعلام الآلي.
- يتولى التأطير عدد من العلمين أرتفع من (326584) سنة (1999) إلى (354958) سنة (2008). عقد من الإنجازات (2008، ص 25).
- ليرتفع هذا العدد أكثر سنة (2014) نظرا للوفرة المالية التي تعيشها الجزائر.
- أما المنشآت القاعدية المدعمة فقد عرفت من جهتها تقدماً ملحوظاً.
- وفضلا عن الكتاب المدرسي الذي تتولى وزارة التربية إنتاجه، وقد إرتفع عدد التلاميذ الذين يستفيدون من المطاعم المدرسية من (600000) سنة (1999) إلى (2381364) سنة (2008).
- وقد ارتفعت هذه المطاعم من (4589) سنة (1999) إلى (10357) سنة (2008)، كما تضاعفت الإعتمادات المالية المخصصة لها (15) مرة خلال (8) سنوات، إذ إرتفعت من (500) مليون دينار جزائري إلى (11,80) مليار دينار جزائري. عقد من

الإنجازات (2008، ص:26). ليرتفع زيادات معتبرة أيضا من (2008) إلى (2014) حسب مسؤول مديرية التربية لعنابة.

ومن جهة أخرى تطمح الجزائر في إطار إستراتيجية نحو الأمية أن تقضي على الظاهرة التي تمس (6,2) مليون شخص من كل الفئات، بحلول (2016).

### نتائج الدراسة:

أولاً: بالنسبة للإجابة على التساؤل الأول للدراسة من حيث مراحل التعليم كانت كما يلي:

1. مرحلة الازدهار وهي كانت قبل الاحتلال الفرنسي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر (م).
  2. مرحلة التقهقر وإغلاق أبواب التعليم في وجه الجزائريين أثناء الأستعمار الفرنسي.
  3. مرحلة إعادة قطار التربية والتعليم إلى السكة، وهذا بعد الاستقلال سنة (1962).
  4. مرحلة إصدار الأمرية رقم (35-76) لسنة (1976) والتي على أساسها نظم قطاع التربية والتعليم.
  5. مرحلة إصدار القانون التوجيهي للتربية والتعليم سنة (2008)، والتي استكملت فيها عملية تنظيم التربية والتعليم الخاصة بالتنمية المستدامة.
- ثانياً: بالنسبة للإجابة على التساؤل الثاني، وهو أهداف التعليم في الجزائر قبل (1830) وكانت النتائج كما يلي:

1. نشر التعليم بين المواطنين علي نطاق واسع حتى يتعلموا أمور دينهم.
  2. إعداد رجال يتولون تسيير شؤون الدولة وفي مختلف القطاعات.
- ثالثاً: بالنسبة للإجابة على التساؤل الثالث والمتعلق بسياسة التربية والتعليم التي اتبعتها الأستعمار في الجزائر فكانت كما يلي:

1. إتبع سياسة التجهيل، كما جاء في دراسة جون بول سارتر التي ذكر فيها بأن نسبة الأمية في الجزائر بلغت نسبة (85%) سنة (1962) على الرغم من أن التعليم كان قبل ذلك مزدهرا من خلال المراكز الثقافية الباهرة، وهذا من خلال ما كتبه موريس بولارد في كتابه 'تعليم أهالي في الجزائر' وكذلك من خلال ما كتبه أوجين كومبيس في تقرير له لمجلس الشيوخ الفرنسي سنة (1894). وأيضا من خلال ما أورده

- الباحث و المؤرخ أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي"، بأن نسبة الأمية بلغت نسبة (90%) وهذا أيضا ما جاء في كتاب الباحثة مناجلية الهذبة "الحراك الإجتماعي - السياسي في الجزائر (1830-1962).
2. تم تخريب المؤسسات المجتمعية الخاصة بالتنشئة والتطبع الإجتماعي، وقولبتها بما يتماشى والمصالح الإستعمارية كما ورد ذلك في كتاب أحمد طالب الإبراهيمي من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية من (1962-1972).
- رابعاً: بالنسبة للإجابة على التساؤل والمتعلق بـ: تحديات وإستراتيجيات الدولة في مجال التربية والتعليم والخاصة بالتنمية المستدامة بعد الإستقلال:
1. اعتمدت الدولة على سياسة إجبارية التعليم للبنين والبنات ومجانيته وأنه تعليم خاضع للدولة بدءاً من الدخول المدرسي (1962-1963).
  2. التوظيف المباشر لكل من يتوفر على مستوى مقبول في القراءة والكتابة.
  3. تم اللجوء في بداية الأستقلال إلى التعاون مع بعض الدول العربية للتزود بالمعلمين.
  4. خلال الفترة (1962-1970) أعيد النظر في مناهج التدريس من خلال تنصيب اللجنة العليا للإصلاح التي سطرت ثلاثة أهداف، وهي: التعريب، الديمقراطية والإختيار العلمي والفني.
  5. عملت الدولة من خلال المخططات الرباعية والخماسية على التطور الكمي والنوعي وذلك من خلال إصدار الأمر رقم (35-76) المؤرخة في (16-04-1976)، ولقد كثفت من إهتمامها بعملية إصلاح التعليم المتمثل في تطبيق التعليم الأساسي بداية من سنة (1980) وأوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة إلى المؤسسات الجامعية، وخصصت ميزانية معتبرة للتربية والتعليم.
  6. أن التعليم إجباري من سن السادسة إلى سن السادسة عشر.
  7. بعد أحداث (05-10-1988) تم فتح المجال للقطاع الخاص في مجال التربية والتعليم.
  8. تم إبرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الإقليم ووزارة التربية الوطنية لإنجاح سياسة التنمية المستدامة.



9. أصدرت الدولة القانون التوجيهي سنة (2008) بكل ما يحتويه من إيجابيات سبق ذكرها خصوصاً:
- أ. نظام تربوي يتكيف مع اقتصاد السوق ومجتمع ديمقراطي.
  - ب. إدراج اللغة الأمازيغية.
  - ج. إدراج المعلوماتية، والزامية الرياضة.

### التوصيات:

- من التوصيات لضمان تنمية مستدامة مائلي:
1. من الضروري العمل على تحسين نوع التعليم باستمرار، نظراً لأن عملية التعليم دائمة التطور.
  2. أن يكون عدد التلاميذ في الفصل بما يسمح للمعلم أن يعطي عناية فردية لتلاميذه.
  3. ضرورة أن تكون عملية الرسكلة للمعلمين بما يضمن لهم التأهيل الدائم.
  4. إتخاذ التدابير الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها نهائياً وبالتالي إزالة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنمية المستدامة.

### المراجع:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم التوم، (2014) مدى تضمين كتب الجغرافيا بالتعليم العام الثانوي على مفاهيم التنمية المستدامة. <https://journals.ju.edu.io/DirasatEdu/article/view/3104/2689>
- أحمد طالب الإبراهيمي، (سنة النشر غير مذكورة) من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، من 1962-1972، ترجمة حنفي عيسى، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- أبو القاسم سعد الله، (2005) الأعمال الكاملة أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الجزء الخامس، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008)، عقد من الإنجازات 1999-2008. عرض موجز لتقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحاكمة، الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجزائر.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2008)، وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية. القنان التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008. عدد خاص فيفري 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية. الأمرية الصادرة في 16 أفريل 1976. العدد 185 الصادرة عن المديرية العامة للدراسات والبرامج.
- جون بول سارتر، (1958) عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل إدريس، بيروت، لبنان: الطبعة الثانية، دار الأدب.
- جريدة البصائر، العدد 71، (الجمعة 9 ربيع الثاني سنة 1356، الموافق لـ 18 جوان 1937).
- جريدة البصائر، العدد 283، (السنة السابعة، 3 سبتمبر 1954).
- تركي رابح، (1971)، التعليم القومي والشخصية الوطنية، بيروت.
- تركي رابح، (1990)، أصول التربية والتعليم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- زيتوني فاطمة، (مأخوذ من الانترنت مطلع عليه في 19/09/2014)، تطور النظام التربوي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي إلى سنة 2000.
- وثيقة من الانترنت، (مأخوذ من الانترنت مطلع عليه في 17/09/2014) التربية والتعليم في الجزائر بعد الاستقلال.
- عبد القادر فضيل، (2009) المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، الجزائر: الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع.
- عبد الله صحراوي، (2000) المؤشرات النوعية والكمية لنظام التعليم الجزائري وكفاءته الإنتاجية للفترة 1962-2000.
- المرغني، عبد الهادي، مازن (2006) تقييم منهاج الدراسات الاجتماعية من خلال توظيف الوسائل التعليمية لصف السابع الأساسي" ملخص رسالة ماجستير غير منشوره وثيقة من جامعة اليرموك، عمان.

- المعلولي وياسين (2011) دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية) دراسة منشورة - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العدد (4) المجلد رقم (33).
- مناجلية الهذبة، (2013) الحراك الإجتماعي السياسي في الجزائر 1930-1962، عنابة، الجزائر: الوسام العربي للنشر والتوزيع.
- وزارة التربية الوطنية، (1992) أعداد التلاميذ والمدارس والمعلمون بداية الاستقلال.
- تنمية مستدامة <http://ar.wikipedia.org/w/index.plp?title>
- صارة ضويفي. التربية والتعليم في الجزائر من الأنترنت مطلع عليه بتاريخ 22-12-2014 على الساعة 22 ليلا.